



مؤسسة الاقراض الزراعي

**تقرير حول  
الاثر الحقيقي لبرامج ومشاريع  
مؤسسة الاقراض الزراعي  
على القطاع الزراعي في الاردن**

## تقرير حول

### الاثار الحقيقي لبرامج ومشاريع مؤسسة الاقراض الزراعي

#### على القطاع الزراعي في الاردن

##### برامج الاقراض الصغير (المشاريع الموجهة)

تُمارس مؤسسة الاقراض الزراعي دورها التمويلي بإعتبارها المصدر الرسمي الوحيد في تمويل القطاع الزراعي في الاردن، وتهدف الى المساهمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي مع التركيز على تنفيذ برامج اقراضية صغيرة موجهة للأسر الريفية والفئات العاطلة عن العمل في الريف والبادية الاردنية من خلال مصادر اموال المؤسسة الذاتية او بالتنسيق والتعاون مع الجهات الاخرى، حيث بلغ اجمالي القروض الممنوحة منذ بداية تنفيذ هذه البرامج وحتى نهاية عام ٢٠١٠ نحو (٢٨) مليون دينار استفاد منها حوالي (١٥) ألف مزارع مقترض من خلال البرامج التالية:

- أ- مشروع القروض الصغيرة من مصادر اموال المؤسسة الذاتية
- ب- مشروع ادارة المصادر الزراعية في محافظات الكرك والطفيلة ومعان / المرحلة الثانية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الزراعة.
- ج- مشروع تطوير حوض نهر اليرموك بالتعاون مع وزارة الزراعة (تم تنفيذه بالكامل)
- د- برنامج اقراض ذوي الاحتياجات الخاصة من العسكريين بالتعاون مع الهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين
- هـ - مشروع القرى الصحية بالتعاون مع وزارة الصحة
- و - مشروع تمويل المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل بالتعاون مع نقابة المهندسين الزراعيين

##### الاثار الحقيقي لبرامج الاقراض الصغير

بناءً على دراسة قامت بها المؤسسة عام ٢٠١٠ وفق منهجية علمية لتقييم المشاريع الصغيرة الموجهة، فقد اشارت الدراسة الى النتائج التالية:

- ١- بلغت نسبة النساء المستفيدات (ربات البيوت) من برامج الاقراض الصغير (٤١%) من اجمالي المستفيدين وهي تعتبر نسبة جيدة مما يؤكد مساهمة المرأة في العمل الزراعي وفي تنويع مصادر دخل الاسرة.

- ٢- بلغت نسبة المقترضين الجدد المستفيدين من البرامج الموجهة حوالي (٧١٪) مما يؤكد على الانتشار الجغرافي للمؤسسة ومبدأ تكافؤ الفرص وادخال منهج التمويل الاسلامي ضمن خدمات المؤسسة التمويلية.
- ٣- ركز غالبية المزارعين المقترضين وبنسبة (٦٦٪) على ضرورة الاستمرار بتمويل مشاريع تربية الاغنام وتصنيع الالبان باعتبارها سريعة الانتاجية ومدرة للدخل.
- ٤- شكلت نسبة المشاريع القائمة "المنفذة فعلاً" (٨٥٪) من اجمالي المشاريع الممولة وهي تعتبر نسبة ممتازة في ضوء المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي وتقلبات الاسعار.
- ٥- ان ما نسبته (٨٥٪) من المشاريع تعود لمقترضين من ذوي الخبرة في تنفيذ مثل هذه الانشطة، كما ان (٩١٪) من المقترضين متفرغين للعمل بشكل كلي او جزئي.
- ٦- تعتبر هذه المشاريع ذات طابع اسري من حيث ادارتها واشرفائها وبنسبة (٧٠٪) كما أن هناك عمالة محلية بنسبة (١٩٪)، وبنسبة لمؤشر العمالة الوافدة لمثل هذه المشاريع هو منخفض لم تزيد نسبته عن (١٩٪) باعتبار ان هذه المشاريع هي أصلاً مشاريع أسرية تدار من قبل الاسر الريفية.
- ٧- تبين ان (٨٦,٤٪) من المقترضين لا يواجهوا أية معوقات في تسويق منتجاتهم الزراعية داخل المدينة او خارجها لا بل ان (٦٨٪) منهم اكدوا ان مشاريعهم ساعدت في تحسين الوضع الغذائي للأسرة وحققت اكتفاء ذاتي من السلع المنتجة.
- ٨- أكد (٨٨٪) من المقترضين سهولة اجراءات عمل المؤسسة وكذلك الرضا العام بالنسبة للفترة الزمنية للحصول على القرض، وان للمؤسسة دور فاعل وبنسبة اداء (٩٦٪) حيث ابرزت اهم التوصيات ضرورة استمرار المؤسسة في تبني المشاريع الصغيرة والمدرة للدخل والمادفة للحد من مشكلتي الفقر والبطالة في الريف والبادية الاردنية.

### مشروع الزراعات المحمية

بناءً على قرار مجلس الوزراء الموقر عام ٢٠٠٨ فقد تم تخصيص مبلغ (١٥) مليون دينار، لغايات تمويل المزارعين ضمن مشروع الزراعات المحمية بقروض دون فوائد بهدف ترشيد استهلاك المياه، والمساهمة في ادخال التكنولوجيا الحديثة وزراعة انواع من المحاصيل في غير مواسم الانتاج التقليدية وتشجيع الصادرات الزراعية، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا المشروع (١٢٧٠) مزارع.

وبناءً على الدراسة التي قامت بها المؤسسة عام ٢٠١٠ من خلال عينة مختارة فقد تم تقييم الاثر الحقيقي لمشروع الزراعات الحمية على مستوى الاقتصاد الوطني والفئات المستهدفة على وجه التحديد حيث اظهرت النتائج ان هناك اثر ايجابي لهذا المشروع من اهمها:

١- بلغت نسبة عدد المزارعين المستفيدين من المشروع في منطقة وادي الاردن (٨٠%) باعتبار الميزة النسبية والتنافسية لهذه المنطقة وتوفر مصادر الري.

٢- شكلت المشاريع القائمة "المنفذة فعلاً" ما نسبته (٩٨%) من اجمالي المشاريع الممولة، مما يعني ان هناك التزام من قبل المقترضين في تنفيذ المشاريع وبما ينسجم مع فلسفة الاقراض الزراعي المراقب الذي تمارسه المؤسسة في عمليات الاقراض.

٣- تبين ان ما نسبته (٩١,٨%) من المزارعين المقترضين من ذوي الخبرة في مجال الزراعات الحمية وهناك تفرع كلي وجزئي بنسبة (٩٨,٣%) في ممارسة العمل الزراعي.

٤- شكلت العمالة المحلية والاسرية ما نسبته (٣٠%) في حين شكلت العمالة الوافدة (٧٠%) باعتبار حاجة هذه المشاريع لعمالة موسمية.

٥- أشار (٧٠%) من اصحاب المشاريع بأنهم لا يواجهوا اية صعوبات في تسويق منتجاتهم.

٦- بلغ معدل الرضا عن سهولة اجراءات المؤسسة ما نسبته (٨٧%) وكذلك (٩٨%) عن اداء المؤسسة بشكل عام.

٧- أكد (٨٧%) ان مشاريعهم ساعدت على تحسين الوضع الغذائي للأسرة، و(٨٦%) حققوا اكتفاء ذاتي من السلع المنتجة.

٨- أشار ما نسبته (٩٨,٤%) من المقترضين ان مشاريعهم وفرت فرص عمل اضافية.

٩- في دراسة للمركز الوطني للبحث والارشاد الزراعي، تم اجراء مقارنة لزراعة محاصيل معينة من الخضروات في حالتين : الاولى عند تطبيق تقنية الزراعات الحمية والثانية عند تطبيق الزراعة المكشوفة التقليدية، حيث تبين بأن كمية الاستهلاك المائي للزراعة المكشوفة بلغت (١٠٧) مليون م<sup>٣</sup> من المياه في حين انخفض الاستهلاك الى (٤٩) مليون م<sup>٣</sup> في مجال الزراعات الحمية، بمعنى ان هناك وفر مائي يبلغ (٥٨) مليون م<sup>٣</sup> في ظل تطبيق الزراعة الحمية، مما يؤكد ان هذه التقنية لها اثار ايجابية على المزارعين وكذلك في ترشيد استهلاك مياه الري.

**مساهمة المؤسسة في حل مشكلة التسويق الزراعي**

كانت المؤسسة أول من بادر بالمساهمة في رأس مال شركة التسويق الزراعي (قيد التأسيس) بتعاون بين القطاعين العام والخاص بحيث تبلغ قيمة المساهمة (١) مليون دينار قابلة للزيادة، إلا انه حتى تاريخه لم تؤسس هذه الشركة، علماً بأن المؤسسة ملتزمة بالمساهمة.

هذا بالإضافة الى دور المؤسسة في التمويل التسويقي بإدخال غايات استثمارية زراعية جديدة للمزارعين مثل تمويل سيارات نقل المنتجات الزراعية والشاحنات المبردة ومحطات التبريد والتعبئة، ومشاريع التصنيع الزراعي والغذائي وتمويل المشاريع التي تنتج اصناف محددة للاسواق المحلية والخارجية بأقل كميات من المياه حسب طبيعة كل منطقة.

#### مدى استفادة المؤسسة من مشروع التعويضات البيئية في البادية الاردنية

لقد تقدمت المؤسسة بمشروع مقترح لادارة مشروع التعويضات البيئية من أجل رفد المؤسسة بالتمويل اللازم لتمكين الفئات المستهدفة في البادية الاردنية الاستفادة من الخدمات التمويلية بناء على اسس ومعايير محددة، الا ان المؤسسة لم تحصل على اي تمويل من خلال المشروع على الرغم من تزويدهم بمشروع مقترح لهذه الغاية في ضوء خبرة المؤسسة ودورها البارز في هذا المجال.

#### دور المؤسسة في تشجيع التعاونيات الزراعية

تعتبر المؤسسة المصدر الرسمي الوحيد لتمويل الافراد والجماعات وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية، وقد قدمت المؤسسة عدة قروض للجمعيات التعاونية الزراعية، حسب اسس وقواعد الاقراض الخاصة بالجمعيات التعاونية.

#### متابعة ومراقبة المشاريع الزراعية

تنتهج المؤسسة مبدأ " الاقراض الزراعي المراقب " الذي يتم بموجبه صرف القروض للمزارعين على عدة دفعات وفقا لسير الاعمال والانجاز الحسي، بحيث يتم صرف القرض على (٣) دفعات كحد أدنى ويهدف هذا الاسلوب الى حسن استخدام الاموال في الاغراض المخصصة لها.

#### تمويل مشاريع زراعية لمكافحة التصحر ومشاريع الحصاد المائي في البادية الاردنية

- تقوم المؤسسة بتمويل المشاريع الزراعية الهادفة للحد من مشكلة التصحر من خلال تشجيع حفر الآبار الارتوازية في المناطق الحدية الصحراوية، حيث بلغ عدد الآبار التي تم تمويلها اكثر من (٧٠٠) بئر ارتوازي مرخص، وساهمت في استصلاح وزراعة الأشجار المثمرة والخضروات، بالإضافة الى بناء الجدران الاستنادية والمصاطب وزراعة الأشجار المثمرة وحفظ التربة من الانجراف والعناية بطبوغرافيتها، حيث بلغ اجمالي القروض التراكمية الممنوحة من المؤسسة في المناطق البعلية اكثر من (٨٠) مليون دينار استفاد منها اكثر (١٥) ألف مزارع.

- تشجيع المزارعين في الريف والبادية الاردنية على تمويل مشاريع الحصاد المائي من خلال اقامة خزانات وآبار الجمع بسعة لا تقل عن (50) م<sup>3</sup> لاستخدامها لغايات الري التكميلي وسقاية الثروة الحيوانية وكذلك اقامة السدود، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه القروض اكثر من (10) آلاف مقترض حصلوا على (10) مليون دينار، بهدف زيادة الطاقة التخزينية للحصاد المائي الذي يتم تمويله من المؤسسة.
- وللمؤسسة دور في تجميع الملكيات الزراعية كمساهمة في معالجة تفتت الحيازات الزراعية واصلاح الخلل الهيكلي فيها من اجل زيادة الطاقة الانتاجية الزراعية واستغلال مساحات زراعية معطلة ودخولها حيز الانتاج، حيث قامت المؤسسة بزيادة مخصصات القرض الواحد من (5) الاف دينار الى (10) ألف دينار في المناطق البعلية.
- منح قروض زراعية للزراعات البعلية وخاصة الحبوب بأسعار فائدة تفضيلية.

### مشاركة المؤسسة في المعارض والفعاليات الزراعية المتخصصة

تسعى المؤسسة وانطلاقاً من دورها التمويلي ممارسة دور ارشادي من خلال المشاركة في المعارض الزراعية المتخصصة لتسويق خدمات المؤسسة وابراز دورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني، وارشاد المزارعين نحو الاستخدام الامثل لرأس المال المتاح وتوزيع النشرات الارشادية المتخصصة لمجالات الاستثمار المحدية اقتصادياً وخاصة للمشاريع الزراعية الواعدة غير التقليدية فضلاً عن عقد الورش والندوات المتخصصة واشراك المزارعين فيها من كافة مناطق المملكة.

### التوجهات المستقبلية لمؤسسة الاقراض الزراعي ومتطلباتها

تم اعتماد خطة اقراضية للاعوام الثلاثة المقبلة (2011، 2012، 2013) بقيمة (91) مليون دينار وذلك استمراراً لدور المؤسسة التمويلي للقطاع الزراعي في ضوء مصادر التمويل المتاحة للاقراض، كما أن المؤسسة على استعداد تام بتقديم الدعم اللازم للقطاع الزراعي بمبالغ اكبر من ذلك في ضوء توفير سيولة مالية للمؤسسة من اي مصادر كمشروع التعويضات البيئية او عن طريق وزارة التخطيط ضمن البرامج الانمائية المتاحة، بإعتبار ان المؤسسة تعتبر النافذة الوحيدة لتمويل القطاع الزراعي في الاردن وانتشارها الجغرافي الواسع على مستوى محافظات المملكة ومناطق جيوب الفقر، فضلاً عن خبرتها الواسعة الممتدة لاکثر من خمسة عقود.

وهناك برامج ومشاريع يمكن تمويلها مستقبلاً في ضوء توفر الامكانيات والسيولة المالية للمؤسسة من أهمها:

- ١- مشروع الري بالتسميد لتوفير كميات الاسمدة المضافة والمحافظة على البيئة.
- ٢- الاستمرار في مشروع الزراعات المحمية نظراً للاثر الحقيقي لهذا البرنامج الوطني الهام.
- ٣- مشروع تمويل المزارعين بقروض قصيرة الاجل عن طريق المؤسسة الدولية الاسلامية لتمويل التجارة (احد نوافذ البنك الاسلامي/جدة).
- ٤- تمويل مشروع التعويضات البيئية (المساهمة في تمويل المزارعين في مناطق البادية الاردنية).